قبيل تصريح الرئيس الاميركي فورد ضد « التمييز الاقتصادي المناقض للتقاليد الاميركية » ، ان « عشرات البنوك والشركات الاميركية تمارس اساليب التمييز النازية ضد اليهود ، لكي تتمكن من الاتجار مع الدول العربية ... » (معاريف ، ١٩٧٥/٢/٢٦) ، وكانت المنظمة قد أعلنت ايضا ان ٧٧ شركة اميركية اتبعت اجراءات ضد اليهود، وهناك أكثر من الف شركة أخرى « يعتقد » انها تتبع نفس السياسة ، وان سلاح الهندسة الاميركي يمتنع عن استخدام اليهود (المصدر نفسه) .

واستمرت « لجنة مكافحة التشهير » التابعة لمنظمة « بني بريت » بعقد مؤتمراتها الصحفية « وكشف ملفاتها [للدلالة] على استعداد واسع لدى رجال صناعة اميركيين لان يكونوا شركاءسريين، في مؤامرة عربية لعزل اسرائيل عن حليفتها الرئيسية ، الولايات المتحدة الاميركية ، ولـ « تطهير » شركات ذات علاقة تجارية مع اليهود ، من اليهود العاملين معها ... وهناك شركات كثيرة ، في كل الميادين ، ترفض التعامل مع اسرائيل واليهود ، خارقة بذلك قوانين التصدير الاميركية وقانون حقوق المواطن ضد التمييز لعام ١٩٦٤ » (فيليب بن ــ معاريف ، ١٩٧٥/٢/٢٨).

ومن الشركات والمؤسسات الاميركية التي تقاطع اسرائيل ، بحسب تقارير « بني بريت » ، والتي نقلت اسماءها الصحف الاسرائيلية : (١) بنك شيز منهاتن ، (٢) سلاح الهندسة الاميركي (آرمي كوربوريشن اوف انجينيرينغ)، (٣) شركة الاستثمار الخاصة فيما وراء البحار (اوفر سيز برايفت انفزستمينت كوربوريشن) ، (٤) خدمات المدارس الدولية (انترناشيونال سكول سيرفيس) ، (٥) خدمات الرهن العقاري المضمون (غارانتيد مورتغيج سيرفيس) ، (٦) شركة اشلاند الكيماوية، (٧) باسيفيك بامب كوربوريشن ، (٨) هوسبيتال كوربوريشن اوف اميركا وغيرها (المصدر نفسه) . وذكرت مصادر اسرائيلية اخرى ان هناك اربعة بنوك اميركية تنفذ تعليمات المقاطعة العربية « بدقة » ، وهي (١) فيرست سيتي بانك اوف نيويورك، (٢) فيرست ناشيونال بانك اوفشيكاغو، (٣) كيميكال بانك ، (٤) ارفينغ تروست كومباني ، مشيرة ان بنك شيز منهاتن يرفض فتح فرع له في اسرائيل (دافار ، ١٩٧٥/٣/٧) .

حرب اقتصادية مضادة

تشن وسائط الاعلام الاسرائيلية والصهيونية حملة شعواء ضد استخدام العرب لرؤوس اموالهم في معركتهم السياسية، رغم ان اسرائيل والمؤسسة الصهيونية العالمية تستخدمان النفوذ الاقتصادي لخدمة أهداف اسرائيل السياسية منذ زمن بعيد . وقد كشفت مجلة « تايم » الاميركية (١٩٧٥/٣/١٠) جانبا من هذه الممارسة الصهيونية ضد كل سياسي اميركي يدلي بتصريح في غير صالح اسرائيل من وجهة نظر يهودية ــ اميركية ، كما حدث ، مثلا ، مع السناتور شارل بيرسي من ولاية ايلينوى ، ومع السناتور جوليان بوند من ولاية جورجيا وغيرهما . وبينما تتهم أبواق الدعاية الصهيونية كل من يؤيد العرب ... « باللاأخلاقية » و« بالسجود لدولارات العرب » ، فان المجلة المذكورة تكشف في تحقيقها عن الضغوط التي يمارسها الـ « لوبي » اليهودي في الكونغرس الاميركي ولدرجة يبدو معها وكأنه « لا يوجد فرق بين مجرى رفع الحد الادنى للاجور وبين تزويد اسرائيل بالسلاح » (المصدر نفسه).

رغم ذلك ، من الملاحظ الان ان اسرائيل والمؤسسة الصهيونية العالمية تمارسان ضغوطا أشد لمحاولة كبح النفوذ الاقتصادي العربي المتزايد في الغرب ، وللحد من تأثير المقاطعة العربية لاسرائيل . ويؤكد معظم المعلقين الاسرائيليين انه « من المهم ان ننظر الى الحرب الاقتصادية العربية على انها معركة ضد مجرد وجودنا ، مثل المعركة العسكرية والمعركة الديبلوماسية » (من افتتاحية هآرتس ، ١٩٧٥/٣/٥).

وأهم ما تعول عليه اسرائيل في هذه « الحرب المضادة » يهود الولايات المتحدة ، اذ « يجب استخدام اليهود في المقاطعة المضادة ويجب ان يرافق ذلك اعلام جيد » (من افتتاحية دافار ، ١٩٧٥/٣/١٠) . وقد اقترح الجنرال المتقاعد حاييم هرتسوغ (في مقال له في هآرتس ، ١٩٧٥/٣/٦) « اقامة منظمة يهودية اقتصادية لشن هجوم مضاد ضد الحرب الاقتصادية العربية ... فالشعب اليهودي متحمس لمثل هذه الحرب ، وعلى اسرائيل ان تزوده بالقيادة وبالتوجيه وان تقف أمام التهديد بثقة وكبرياء » .

ويبدو ان ضغط المنظمات الصهيونية في الولايات